

دلالات المرونة البولندية في مواجهة اسرائيل

(الدبلوماسي، العدد 264 - 265، مارس/ أبريل 2018)

د. نورهان الشيخ

شهدت العلاقات البولندية الإسرائيلية توتر حاد منذ موافقة مجلس النواب البولندي، أواخر شهر يناير على التعديلات التي أدخلت على قانون "معهد الذاكرة الوطنية"، والتي عُرفت إعلامياً بـ"قانون المحرقة"، وهي الأزيمة التي احتدمت مع مصادقة مجلس الشيوخ عليه مطلع فبراير. ويقضي القانون بسجن كل من يحمل بولندا مسؤولية جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها ألمانيا النازية ضد اليهود وغيرهم، بالغرامة أو السجن لمدة ثلاثة سنوات. وأكد القانون على منع استعمال أي عبارة تربط بولندا بالجرائم النازية، معتبرين أنه يجب على كل من يكتب أو يصرح عن هذه الفترة التأكيد على أن هذه الأماكن بنيت وأديرت من قبل النازيين بعد احتلالهم بولندا عام 1939. ومن المعروف إنه قبل نشوب الحرب العالمية الثانية كانت بولندا موطن أكبر طائفة يهودية في أوروبا إذ بلغ عدد اليهود فيها 3.2 مليون نسمة. وترفض بولندا منذ فترة طويلة استخدام عبارات مثل "معسكرات الموت البولندية"، التي تشير إلى أن الدولة البولندية تتحمل بطريقة ما المسؤولية عن المعسكرات التي بنيت حينها مثل "أوشفيتز"، وأن تلك المعسكرات بنتها وأدارتها ألمانيا النازية بعد غزو بولندا. ومن ثم فإن السؤال الذي طرح على الفور هو لماذا الآن، بعد مرور ما يزيد عن سبعة عقود على الحرب العالمية الثانية؟

لقد بررت وارسو الخطوة بسعي حزب القانون والعدالة الحاكم في بولندا، منذ وصوله إلى السلطة بفوز كاسح عام 2015، إلى إنكفاء المشاعر الوطنية ورفع الوعي حول الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في بولندا ضد الكثير من الفئات، ومن بينهم البولنديين أنفسهم الذين حاولوا مقاومة النازية، والتركيز على الأعداد الكبيرة من الضحايا البولنديين الذي قتلوا على يد الجيش النازي وأعدائه، والحرص على الترويج لتاريخ بولندا بوصفها ضحية، ليس فقط للنازيين بل وللسوفييت أيضاً. وأن الكثيرين من البولنديين قد كرموا في إسرائيل لإنقاذهم اليهود خلال الحرب العالمية الثانية أكثر من

مواطني أي دولة أخرى في أوروبا. وهى الحملة التى جاءت إثر اتهامات المعارضة للحزب الحاكم بأن الخطوات التى يتخذها تساعد على تصاعد اليمين المتطرف في البلاد وتشجع على الكراهية والعنصرية، ومعاداة اللاجئين والاتحاد الأوروبي.

ويبدو أن هذا التبرير لم يكن مقبولاً بالقدر الكافى من جانب اسرائيل. فقد فجر القانون مواجهة دبلوماسية بين اسرائيل وبولندا حيث أعربت إسرائيل عن غضبها من القانون الذى وصفه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأنه "محاولة لإعادة كتابة التاريخ ونكران المحرقة والعبث بتاريخ الشعب اليهودي". كما شجب القانون نواب الكنيست الاسرائيلى من مختلف القوى السياسية، وقدمت وزارة الخارجية الإسرائيلية احتجاجا رسميا للسفير البولندي في تل أبيب، ياتسك حودوروفيتش، واحتجت السفارة الإسرائيلية في وارسو وأصدرت بيانا فى 2 فبراير عبرت فيه عن استيائها من "موجة التصريحات المعادية للسامية التى وصلت إلى السفارة عبر كل قنوات الاتصال".

إلا إنه كان واضحاً أن بنيامين نتنياهو لا يميل للتصعيد حيث رفض استدعاء السفارة الإسرائيلية في وارسو، أنا أزارى، أو خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك فى إطار الحرص على العلاقة بين البلدين والتخطيط لاستضافة قمة رباعية، "فيسجراد"، تضم كل من بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا والمجر. ومن ثم اتجهت اسرائيل لممارسة ضغوط شديدة فى الوقت الذى واصلت فيه الخارجية الإسرائيلية إجراء اتصالات مع البولنديين من وراء الكواليس فى أعقاب التصديق على القانون.

صاحب الضغوطات الإسرائيلية مجموعة من الضغوط الداخلية والخارجية غير الإسرائيلية التى تعرضت لها بولندا، فقد وقع حوالى 100 من الفنانين البولنديين والسياسيين والصحفيين رسالة مفتوحة تدعو إلى إلغاء القانون، جاء فيها: "إننا ذهبنا بعيدا لإظهار بولندا على أنها الدولة الوحيدة التى لا تشوب تاريخها شائبة في أوروبا". من ناحية أخرى، أثار القانون حفيظة أوكرانيا أيضاً التى تملك حدوداً مع بولندا حيث تضمن النص على فرض العقوبة نفسها على الدعاية لإيديولوجيا أنصار "ستييان بانديرا"، المتطرف القومي الأوكراني، ونكران مذبحه "فولين" التى ارتكبتها القوميون الأوكرانيون خلال الحرب العالمية الثانية. ودعت أوكرانيا السفير البولندي لديها، لتوضيح الأمر، واعتبرت هذه الخطوة فى حينها تصعيداً فى الأزمة بين البلدين.

كذلك أعرب وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، عن خيبة أمل واشنطن من مصادقة الرئيس البولندي على القانون وأعتبر أن سن هذا القانون سيكون له أثر ضار على حرية التعبير والبحث الأكاديمي. وصرح ماريك ماجيروسكي، نائب وزير الخارجية الأمريكي، يوم 28 فبراير، بأن "وارسو لن تستطيع تبييض صفحات تاريخها، وأن بولندا ارتكبت أعمالاً غير مشروعة خلال الحرب العالمية الثانية" وأضاف "أن القانون هو وسيلة للدفاع عن الدولة من تهمة التواطؤ في جريمة المحرقة." وأعرب عن قلق الولايات المتحدة إزاء إصدار القانون، وأنه سيقوم خلال الأسبوع الأول من مارس بلقاء مسؤولي الإدارة والمشرعين والجماعات اليهودية في محاولة لتهدئة مخاوفهم.

وفى المقابل أكد الرئيس البولندي أندريه دودا، الذى أقر القانون، في خطاب تلفزيوني، يوم 6 فبراير، إن هذا القانون يحمي سمعة بولندا في العالم، ويحفظ الكرامة والحقيقة التاريخية، وحتى لا يتم تشويه صورة بولندا كأمة. ولفت إلى أن "القانون يأخذ في الاعتبار الحساسية بالنسبة لهؤلاء الذين تمثل لهم الحقيقة التاريخية وذكرى المحرقة أهمية كبيرة". "لكن إسرائيل تعتبر أنه توجد مسؤولية مشتركة للحفاظ على ذكرى المحرقة، وتدعو لإجراء تعديلات عليه".

وأعرب السياسيون البولنديون عن استيائهم إزاء الرد الإسرائيلي، وقال ستانيسواف كارتشفسكي رئيس مجلس الشيوخ: "نحن مستأؤون جدا ومتفاجئون، بأن ينظر إلى نضالنا من أجل الحقيقة، وكرامة البولنديين بشكل خاطئ". وقال نائب وزير العدل مارتشين فارتشول إن "بولندا دولة ديمقراطية تحترم حرية النقاش العام والبحث العلمي والحق في الانتقاد." وقال رئيس الوزراء ماتيوش مورافيتسكي إن بولندا ملتزمة بمكافحة الأكاذيب حول المحرقة، وأن المعسكرات التي قتل فيها ملايين اليهود لم تكن بولندية، وهذه الحقيقة تحتاج الى الحماية. وفى بيان للمتحدثة باسم رئيس الوزراء البولندي، جوانا كوبشينسكا، أشارت إلى أن "رئيس الوزراء مورافيسكي لم يكن هدفه إطلاقاً إنكار المحرقة ولا تحميل الضحايا اليهود أدنى مسؤولية الإبادة الألمانية." مشيرة إلى أنه "على العكس، عارض مورافيسكي بشدة مرات عديدة إنكار الإبادة الجماعية، التي لا يمكن تصورها، وهي محرقة اليهود الأوروبيين، كما أنه عارض أي نوع من معاداة السامية"، لافتة إلى أن تصريحاته "يجب أن تفسر على أنها دعوة إلى نقاش صريح حول الجرائم المرتكبة ضد اليهود، يجرى وفقاً للوقائع، وبصرف النظر عن جنسية من ارتكبها في حالة معينة، أو شارك فيها أو جعلها ممكنة."

فى ضوء هذا الموقف للرئيس البولندى ورئيس الوزراء والبرلمان كان من الصعب التراجع التام عن القانون أو إلغائه. ورغم أن صحيفة "هآرتس" العبرية أفادت فى 25 فبراير، بعد حوالى أسبوعين من تصديق مجلس الشيوخ على القانون، بأن بولندا أبلغت إسرائيل بقرارها تجميد إنفاذ القانون، تلبية للطلب إسرائيلى، وأن وارسو وافقت على إرسال وفد إلى تل أبيب من أجل التباحث وتبديد التوتر الذى شاب علاقات البلدين منذ سن القانون فى البرلمان البولندى، والتوافق على صياغة جديدة للقانون!. فإن القانون قد دخل حيز التنفيذ فى الأول من مارس، تزامن هذا مع زيارة وفد دبلوماسى بولندى برئاسة نائب رئيس الوزراء لإسرائيل لإجراء محادثات وصفتها تل أبيب بأنها "عميقة وشفافة" حول القانون.

ويظل التأثير الإسرائيلى هو العامل الفاعل فى مرونة الموقف البولندى، الأمر الذى يثير التساؤل حول كيف تمكنت إسرائيل من تحقيق هذا الانجاز الدبلوماسى ودلالات ذلك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟

إن الدلالة الرئيسية التى تحملها مرونة وارسو عن إزاء إسرائيل هى قدرة الأخيرة على اختراق الساحات العالمية، والتحرك بفاعلية وتأثير كبير يساعدها فى ذلك الدعم الأمريكى المطلق لها، وإمتلاكها أدوات تأثير فعال وقدرة على الضغط الإعلامى الكبير، وتوظيف ما تمتلكه من تكنولوجيا متقدمة، وشخصيات يهودية مؤثرة عالمياً. هذا إلى جانب التواصل المباشر مع متخذي القرار فى الدول المستهدفة، وإرسال بعثات لمتابعة القضايا التى تمس إسرائيل قبل اتخاذ القرارات ونضوجها. والاحتفاظ ب قنوات مفتوحة وعلاقات قوية مع الدول المؤثرة فى العالم، بما فيها تلك التى تتناقض سياستها معها ومع حليفها الاستراتيجى، الولايات المتحدة، والانفتاح على قوى التأثير العائدة، روسيا، والصاعدة، الصين والهند. وأمام هذا الحراك الأخطبوطى لإسرائيل تظهر الحاجة إلى ضرورة اتباع اقتربات غير تقليدية بشأن القضية الفلسطينية وتطوير آليات إعلامية ودبلوماسية فعالة قادرة على مواجهة التحديات وتجاوز الأزمة الحادة التى تمر بها منذ قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس وما لذلك من تداعيات كارثية على الحقوق الفلسطينية، والأمن والاستقرار الإقليمى.